قلت اجاب شارح اللباب بان الحرف له
علامة للحرف لانه يلزم منه الدور ومن الثانيه يكون عدمه علامة
جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الاولى فلا دور كذا قيل ولا يخفى ان المصنف لم يعبر بالحرف في علامات
للحرف لا من الاولى فلا دور كذا قيل ولا يخفى ان المصنف لم يعبر بالحرف في علامات
الاسم ولا في علامات الفعل بل عبر بامور مخصوصة يمكن معرفة كل واحد
ومعرفة ما نقبله بدون معرفة كونه حرفا وان كانت في الواقع حرفا فيمكن
معرفة ال ونا التانيث مثلا بدون معرفة حرفيتهما ومعرفة ان ما انتفى عنه
العلامات التي هما منها حروف وان لم تعلم حرفيتهما ويمكن معرفة انهما حرف
بانتفا العلامات التي هما منها عنهما اذ لا يقبلان نفسهما فمعرفة ما عداهما من الحروف
بانتفايهما مع انتفا بقية العلامات عنه لا تتوقف على معرفة حرفيتهما ومعرفة حرفيتهما
بعدم قبولهما لغيرهما من الحروف لا تتوقف على معرفة حرفيته وبعدم قبولهما
لنفسهما فانه لو قيل يعرف الحرف بعدم قبول قد يعلم ان قد حرف لعدم قبولها قد من
غير لزوم محذور ولا احتياج لتاويل فان قيل كيف دل انتفا قبول العلامات على
انتفا الفعلية والاسمية مع ان العلامة ملزومة لا لازمة في مطرده ولا يلزم
انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم قلت لانها
مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم
من جهة كونها شرطا لازما لا من جهة كونها علامة اذا الشرط يلزم من عدمه
العدم وكون الشي سببا وشرطا في حالة واحدة بعيد لتنافي مفهوميهما فكيف
يجتمعان على شي واحد وقد يقال نحن في غنية عن ذلك لجواز ان يكون ما
قاله مبنيا على ان هذه شروط قد قارنت الاسباب فصح الاستدلال على
الوجود باعتبار ما استقر لها عندهم من مقارنة الشروط للاسباب كما صح الاستدلال
بالعدم على العدم نظرا لكونها شروطا فليتامل ويمكن الجواب بانها شاملة لافراد
الاسم والفعل فيلزم من عدمها العدم ونظير جعل النحاة عدم العلامات
علامة للحرف جعل واضع الخط علامة للحا اخلاها من النقطة لانه لما
وضع صورتها وصورة الجيم والخا متحدة واراد الفرق بينهن جعل للجيم
نقطة سفلى وللخا نقطة عليا فتميزت كل منهما عن الاخرى وجعل اهل الخط

من

ع

النقطة علامة لها فهما اشبه شي بالجيم والخا وهو اشبه شي بالحا المهملة وقد
قام الاجماع على ان للحرف علامة عدمية وانما الخلاف في العلامات الوجوديه
قال بعض المتاخرين وعندي لا نزاع في جواز ذلك بالنسبة الى الحروف وانما النزا
المذكور في وقوع ذلك الجايز ولا نزاع ان العدم المطلق لا يكون علامة لواحد من
الكلمات الثلاث ولا نزاع ان العدم الاضافي يكون علامة لكل واحد منها ولا
نزاع ان الوجودي يكون علامة للاسم والفعل وقيل وانما لم يوضع للحرف
علامة وجوديه كقسيميه لانه في نفسه علامة فلو وضع له علامة لزم الدور
والتسلسل قوله كهل وفي ولم قدم هل على في ولم لدخولها على النوعين كما سياتي
فهي اقوى تصرفا منهما لاختصاص كل منهما بنوع بل لم يتصف وهو المضارع
ولو قيل ان ما جعل موجبا لتقديمها ينبغي ان يكون موجبا لتاخيرها لم يبعد
فالتقديم اذن اتفاقي لا قصدي ويقال في هل ال بابدال هايها همزة وهي
حرف استفهام لطلب التصديق قوله وقد اشير بهذه المثل قد
فرق السعد التفتازاني بين جمع القلة والكثرة بان جمع القلة من الثلاثة
الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة
النهاية لا من جهة المبدا بخلاف ما ذكره بعضهم فان الفرق بينهما من
جهة المبدا وكلام الشارح مبني عليه والمثل جمع مثال جمع كثرة ويجمع جمع
قلة على امثلة وتقدم بيان معناها قوله فان منها ما لا يختص بالاسما ولا
بالافعال فلا يعمل منقوض بما ولا النافيتين العاملتين عمل ليس فان خبرهما لا يلزم
اسميته وقد يجاب بان محل عدم عمل غير المختص ما لم يشبه بفعل وما ولا المذكورتان
شبهتا بليس وحينئذ فيقيد فيقال ما لا يختص ولم يشبه بالفعل لا يعمل ويجعل التمثيل
في كلام المصنف قيدا والتقدير ما لا يختص بما ذكر حاله كونه كهل في عدم التشبيه
بفعل ومفيدا في التنبيه على ذلك وبان معنى قوله فلا يعمل وبان معنى جوشيا ان
حقه وقاعدته ان لا يعمل شيا قوله كهل تقول هل زيد اخوك اشار بالمثال
الى ان دخولها على الاسما مقيد بان لا يكون في حيزها فعل كهذا المثال فان وجد

وذكر العلامة الكرماني في شرح
البخاري تبعا الامام الحرمين ان هذا
الفرق انما هو في النكرات فاذا
عرف الجمع باللام فالقلة كالكثرة
وعلى غير ذلك صح
فتفحص

Copyright © King Saud University